

بيان صحفي
٣١ أكتوبر ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٥٧% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٦٨% خلال شهر أغسطس، ليرتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ١٠,١٥% في سبتمبر ٢٠١٣ من ٩,٧٤% في الشهر السابق. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ١,٧٠% في سبتمبر ٢٠١٣ مقابل معدل شهري قدره ٠,١٤% في أغسطس، مما أدى الى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١١,١٥% في سبتمبر ٢٠١٣ مقابل ٨,٩٧% في أغسطس. وجاءت التطورات الشهرية الأخيرة في التضخم العام والتضخم الأساسي على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وغير الغذائية، وتعتبر الزيادة في أسعار السلع غير الغذائية في معظمها موسمية مترامنة مع موسم الحج وكذلك بدء العام الدراسي. وعلى الرغم من أن انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم، إلا أنه من المتوقع أن تظل معدلات التضخم متأثرة خلال الربع الرابع من ٢٠١٣ بالعوامل الموسمية المتعلقة بالأعياد وبداية العام الدراسي.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٥% خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ لي سجل ٢,١% عن عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي التباطؤ في النشاط الاقتصادي على خلفية معدلات النمو المتواضعة في معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، التشييد والبناء، والسياحة، بالإضافة الى الانكماش في قطاع البترول. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبمنظرة مستقبلية فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة الى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلي فى الوقت الحالي سوف يحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg